كلية الاداب

قسم الاثار

المرحلة : الثانية

اسم المادة : المسح الاثري

مدرس المادة : م.م حميد صالح علاوي

١-١ تمهيد

تعني عملية المسح الأثري إلقاء نظرة عامة وشاملة على أرض المكان الذي يشكل موقع العمل، وتتم هذه العملية بالإستعانة بالآلات والمعدات والتقنيات المتوفرة من أجل وضع مخططات وخرائط (تخطيطية أو كنتورية) وتثبيت نقاط إسناد مرجعي جغرافية للإستعانة بها في تحديد المواقع الأثرية على الصور الجوية والخرائط الشبكية، فضلاً عن وضع نقاط للمتناثرات واللقى السطحية المهمة في وحول الموقع.

بدأ الإهتمام بالمسح الأثري عندما صار للعمل الميداني في حقل الآثار منهجه العلمي المنظم، وقد أصبح هذا المسح عنصراً مهماً وضرورياً لا بد له أن يسبق الحفر في موقع من المواقع القديمة من أجل ضمان النتائج الجيدة التي تأمل البعثة الحصول عليها، لذا فمن هذا المنطلق يعد المسح الأثري عملاً تمهيدياً لا غنى عنه ولا خلاف على ضرورته وأهميته[1].

وقد أصبح المسح الأثري الآن من أهم الوسائل الواجب استخدامها على مختلف مستويات البحث الأثري. وتعد أعمال المساحة وعلم المساحة بشكل عام جزءاً مكملاً لعلم الآثار في الدراسات والتحليلات العلمية[2]. وتتمثل أعمال المساحة بشكل أساس في أخذ القياسات وضبط الأبعاد عن طريق إستعمال مختلف الأجهزة والمعدات الهندسية والإلكترونية، فضلاً عن الآلات والمعدات

الإعتيادية المعروفة في أعمال المسح الهندسي بشكل عام والأثري بخاصة[3]. وتشتمل عملية المسح الأثري على إستعمال جميع التقنيات في موقع العمل، ويتطلب هذا الأمر معلومات أثرية لتفسير ما يمكن أن يوجد في مكان العمل، فضلاً عن توفر سجلات أثرية قيمة. ويجب أن تدور المناقشات في كل عملية مسح أثري حول حقيقة كون ما يوجد في مكان العمل هو(تكوين طبيعي) أو على العكس هو من (خلق أو صنع الإنسان)[4].

تشكل عملية المسح الأثري بحد ذاتها مشروعاً للبحث، لأن مجموعة المعلومات التي يمكن تحصليها إذا ما أستفيد منها بطريقة جيدة ستسهم بتزويدنا بجملة من المعطيات الأساسية والمهمة حول الدراسة العامة لتأريخ المنطقة، وبمقدار دقة تطبيق التقنيات على أفضل وجه ستكون كمية المعلومات التي سنحصل عليها أوفر وأكمل[5].

عليه يمكن القول أن المسح الأثري أصبح وسيلة من أهم الوسائل المستخدمة في تحقيقات المواقع الأثرية على إختلاف أنواعها وعصورها، حتى لم يعد ممكناً القيام بحفر موقع من هذه المواقع دون إجراء مسح أثري كامل له[6].

٢-١ لمحة تأريخية عن أعمال المسح الأثري

شارك كثير من علماء الآثار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بمجهودهم في وضع أسلوب منهج علمي لطريقة المسح

الأثري، الذي غالباً ما يعتمد على جرد وتسجيل وحصر الأماكن ذات الطبيعة الأثرية من واقع شواهد أثرية على سطح الأرض.

بدأت البعثات الأجنبية في المدة المشار إليها أعلاه بالتحري في مختلف المواقع الأثرية في الشرق الأدنى عموماً وفي بلاد الرافدين بخاصة مدفوعة بعوامل مختلفة؛ منها ما يحمل في طياته بعداً علمياً بحتاً، ومنها كان غرضه جمع الكنوز واللقى الأثرية الفريدة للتباهي بها، وأياً كان الدافع وراء الأعمال الأثرية في المنطقة، فإنه وجه الأنظار إلى ضرورة وضع منهج علمي رصين من أجل إعادة صياغة تأريخ هذه المنطقة المهمة من العالم[7].

١-٢-١ أعمال المسح الأثري في القرن التاسع عشر

يمكن القول أن تقنيات المسوحات الآثارية كانت إضافة متأخرة نسبياً طرأت على تطبيقات علم الآثار في بلاد الرافدين. وتهدف إلى القيام بتحريات منتظمة لمساحات معينة من الأرض لغرض وضع الخرائط وتثبيت المواقع الأثرية عليها وتحديد استخدامات الأرض، ومن ثم العمل على وضع تواريخ للمواقع المثبتة من خلال اللقى (السطحية) وعلى وجه التحديد الفخاريات والعمل على تصنيفها إستناداً إلى الحجم والمزايا الأخرى التي قد تعلوها كالقنوات والجدران والركامات التي تعكس نشاطات حرفية في المكان. باتباع هذه الأساليب وأساليب أخرى، سيكون الهدف وراء عمليات المسح متعدد الفترات، أو علم آثار الإستيطان، هو

العمل على بناء سلسلة من الصور المترابطة لشكل أرضي ما في مراحل تأريخية متتالية، والعمل على إدراك ومناقشة العلاقة والتفاعلات بين الشكل الأرضي والإنسان خلال العصور المختلفة. ولتقديم أكبر قدر من المعلومات، لا بد من وضع المعلومات الإحصائية المترتبة عن أعمال المسح ضمن سياقاتها الجيولوجية والإثنوغرافية والتأريخية[8].

ترجع الأصول الأولى لأعمال المسح، كعمليات تحرٍ مدروسة ومتميزة في بلاد الرافدين أكثر من كونها أعمال عشوائية، إلى منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عندما أدرك عدد من الآثاريين في وقت واحد الأهمية المحتملة للمسوحات الأثرية، وكانت تهدف إلى تحقيق المنفعة الشخصية أو المؤسساتية لتعيين مواقع أثرية ستخضع للتنقيب[9].

شكلت الدراسات الآثارية لمنطقة حوض الخابور في منتصف القرن التاسع عشر إنطلاقة أولية للشروع بعمليات المسح والتحري الأثري . فعندما كان السيد أوستن هنري لارياد(A.H.Layard) يعمل في موقع نمرود في شمال العراق بلغه وجود آثار آشورية في موقع عجاجة في شمال سوريا فذهب هناك لإستطلاع وتحري تلك المنطقة[10]. وأعقبه في نهاية القرن التاسع وتحديداً في عام ١٨٩٩ تعرف السير ماكس فون أوبنهايم (M. Von. Oppenheim) على حضارة حلف من خلال موقعها الشهير "حلف "[11].

٢-٢-١ أعمال المسح الأثري في النصف الأول من القرن العشرين

تمثل المسوحات الأثرية التي أجراها البريطاني السيد ماكس ملوان (M.Mallawan) في منطقة الخابور في عام ١٩٣٤ الإنطلاقة الحقيقية للأعمال التي جرت في هذه المنطقة . وقد أدى السيد ملوان دوراً مهماً لا يمكن إغفاله، وكانت أعماله واسعة ودقيقة وشملت عمل إختبارات دقيقة لكل من المواقع التي تم تحديدها ضمن عملية المسح مع جمع ورسم كثير من الكسر الفخارية التي كانت منتشرة على سطوح التلال الأثرية لغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات ومعرفة مراحل الإستيطان الرئيسة منذ عصور قبل التأريخ وحتى أواخر العصر الآشوري والعصور التي تلته. وهو بذلك يكون قد أسهم كثيراً في تحديد الإطار الحضاري والتعاقبي لعصور قبل التأريخ في شمال بلاد الرافدين (ش : ١)[12].

أجرى السيد سيتون لويد (S.Lloyd)، الذي عمل مستشاراً في هيئة الآثار العراقية، أعمال مسح أكثر دقة في منطقة سنجار شمال غرب العراق في عام ١٩٣٨، لصالح معهد ليفربول الآثاري. وكان هدف عملية المسح تحري أكبر عدد ممكن من المواقع الأثرية في جوار جبل سنجار لغرض ربط منطقة وادي الخابور التي قام السيد ملوان بمحسها كما أشرنا أعلاه مع نهر دجلة والمناطق الواقعة إلى الشرق منه المعروفة جيداً على المستوى الآثاري، وتم كشف عن أكثر من ٧٨ موقعاً صنفت طبقاً للعصور التي تمثلها(ش: ٢).

عمل السيد لويد قائمة مفهرسة بهذه المواقع تضمنت إعطاءها التواريخ والعصور الدقيقة لكل موقع، فضلاً عن تصنيف الفخاريات السطحية إلى ١٢ مجموعة ووضع لها رسومات وتوضيحات[13].

دفعت أعمال المسح الأثري التي أجراها السيد ثوركيلد جاكوبسين (Th. Jacobsen) عجلة تطور تطبيقات علم الآثار إلى الأمام، وهي المسوحات التي أجراها لإستكشاف منطقة ديالى شمال شرق بغداد عام ١٩٣٦-١٩٣٧. وأشار إلى أن عمله يهدف: « إلى التعرف على كل تل أثري في المنطقة، وتحديده على الخريطةوعمل تصنيف لكسر الفخار المنتشرة على السطح إستناداً إلى حجومها وتواريخها وصنوفها. بعد ذلك قمنا بتصنيف التلال الأثرية حسب الفترات الزمنية التي يعود إليها كل منها ووضعنا خرائط للمواقع الأثرية حسب فتراتها التأريخية، وكان الأمر الذي أثار سرورنا أن هذه الخرائط شكلت بمجملها نمطاً، حيث أن القرى والمدن القديمة بدت مرتبة في خطوط بمحاذاة الأنهر والقنوات المائية التي كانت من أسباب إقامتها هناك»[14].

٣-٢-١ أعمال المسح الأثري في النصف الثاني من القرن العشرين

وتعد فترة الخمسينات من القرن المنصرم من أعظم العقود في إكتشاف آثار بلاد الرافدين والمناطق الأخرى من الشرق الأدنى. إذا إنتشرت حملات المسح الأثري والتنقيب على نطاق واسع في هذه المنطقة وأحرزت تقدماً كبيراً في

ميدان البحث الأثاري. وكانت التنقيبات المشتركة العراقية البريطانية في تل حسونة، الواقع في ناحية الشورة نحو ٣٥ كم جنوب محافظة الموصل مساهمة كبيرة في هذا المجال[15]. أختير هذا التل على من قبل السيد سيتون لويد ليعالج من خلاله مسالة عصور قبل التأريخ المبكرة في شمال بلاد الرافدين[16].

ويقف عمل الأمريكي السيد روبرت بريدوود(Braidwood,Robert) في مشروع جرمو في شمال العراق في مقدمة هذه الأعمال الرائدة، وقد شكل نقطة تحول في مجال البحث الأثري في عصور قبل التأريخ في بلاد الرافدين[17]. وقد شمل قسم كبير من المناطق والمواقع في شمال الرافدين، تم تحريها مع إهتمام خاص بتوضيح قضايا تتعلق بأصول الإستيطان والزراعة وتدجين الحيوانات، مستنتجاً أن أول تدجين للنباتات والحيوانات، لا يعقل أن ينشأ في مناطق لا توجد فيها حالة برية في العصر الحالي على الأقل، وعلى هذا قرر أن يجمع بين التنقيب والمسح للمواقع في التلال الممتدة بين جبال زاكروس، حيث ما تزال توجد إلى الآن نماذج برية، التي يمكن أن تكون مهنة الرعي والزراعة انتشرت منها إلى السهل[18].

كانت هذه التحريات الأولى في البحث عن مسائل التعاقب الطباقي والتحديد الحضاري. إذ يعتقد السيد بريدوود بأن العراق في عصور قبل التأريخ هو الأفضل في مجال البحث والفحص الأثري من بقية المناطق الأخرى من الشرق الأدنى، وإن كان هذا لا يعني أن التعاقب الطباقي في العراق قد إكتمل، ولا

حتى أنه مفهوم على نحو كافٍ في أي جزء من أجزاءه، لكنه بالمقارنة مع المناطق الأخرى، فإنه يكون مفهوماً إلى حد ما[19].

تضمنت الإستكشافات الرئيسة مواقع العصر الحجري القديم الأسفل في؛ بردة بلكا وموقع بالي كورا من العصر الحجري القديم الأعلى، ومواقع العصر الحجري الحديث قبل الفخار؛ كريم شهر وملفعات وكرد جاي، ومواقع العصر الحجري الحديث الفخاري؛ جرمو، وكرد علي، والخان، وموقع مطارة وموقع باناهاليك. تميزت جميع هذه التنقيبات بالرغبة الشديدة في التعرف على أساليب العيش والإقتصاد في مجتمعات الإستيطان في عصور قبل التأريخ في شمال العراق[20] (ش: ٣).

وحاول بريدوود في عام ١٩٦٢ التوسع في مشروع جرمو، فضم مجموعة من المناطق في جنوب شرق الأناضول، وأجرى عمليات مسح مكثفة في منطقة ديار بكر ووادي عرفة(Urfa) وسيرت(Sirit) بالتعاون مع جامعة إستانبول. كان الهدف الأساس للمشروع هو الإجابة عن مجموعة من الأسئلة حول التحول من مرحلة جمع القوت إلى مرحلة إنتاج القوت في العصر الحجري الحديث[21].

بدأ الأمريكي السيد روبرت ماك آدمز(R.Adams) الأستاذ في المعهد الشرقي بجامعة شيكاغو في نهاية الخمسينات من القرن الماضي بأعمال مسح أثرية

واسعة، لكن نتائج هذه المسوحات لم ترى الضوء حتى عام ١٩٦٥ عندما نشرها في كتاب:(Land Behind Baghdad. A History of Settlement on the Diyala Plains)، الذي ترجم للعربية في بغداد [*]. كانت الإسهامات التي أضافها السيد آدمز لجوانب البحث الأثري في بلاد الرافدين منقطعة النظير لناحية تضمينها لجوانب تفسيرية وتصويرية وعدم إقتصارها على النواحي التنفيذية فقط. وقد أشاد الباحث يوفي (Yoffee) بإعمال آدامز وقال : «إن أعمال آدامز تنبثق من عمل حقلي شاق تكون فيه عملية تركيب المعارف المتباينة من السعة والتنوع بحيث لم يكن بالإمكان لأحد تصورها أو مجاراته فيها»[22].

كانت مكتشفات الإستطلاع الآثاري المكثف(غير المسهب) الذي أجراه جاكوبسين في منطقة ديالى في عام ١٩٣٧، الذي أشرنا إليه أعلاه، كانت هي المرجع الرئيس لمعلومات مهمة آدمز في المنطقة نفسها. يذكر آدمز أن جاكوبسين أتاح للقائمين بعمليات المسح في سنتي ١٩٥٧-١٩٥٨ الإطلاع على الوثائق التامة لعمليات الإستطلاع السابقة التي غطت ١١٩ موضعاً تقع في الجزء الأوسط والشمالي من سهل ديالى[23].

[*] – آدمز، روبرت ماك (١٩٨٤). أطراف بغداد تأريخ الإستيطان في سهول ديالى. ترجمة صالح أحمد العلي وآخرون، بغداد.

تحققت الخبرات الأولى التي إكتسبها آدامز والمتعلقة بالمسوحات الأثرية لبلاد الرافدين خلال الأعوام ١٩٥٦-١٩٥٧ بعد عمله مع فون كروفورد (Vaughn Crawford) وقيامهم بإجراء المسوحات الآثارية لمنطقة (أكد) شمال بابل[24]. إلا أن التقدم المفاجيء الرئيس تحقق في المسوحات التي أجريت في الأعوام ١٩٥٧-١٩٥٨ في منطقة ديالى شمال شرق بغداد. وكان الدافع الرئيس وراء إجراء هذه المسوحات، هو رغبة الحكومة العراقية بإجراء فحص آثاري لحوض نهر ديالى من أجل تشخيص ما مارسه الأقدمون في الري والزراعة، وبخاصة في ما إتخذوه من ترتيبات في تصريف ملوحة التربة. حيث تبدو الأرض سبخة ومهجورة، وفيما إذا كانت هناك إمكانية لإرجاعها لوضعها السابق المتمثل بالنشاط الزراعي[25].

إن عملية المسح الأثري التي أجراها السيد آدامز إرتكزت على قاعدتين أساسيتين ونجحت في إثباتهما :

١- بما أن المواضع القديمة تقع بالضرورة قريبة جداً من المجاري المائية التي تعتمد عليها لذا يمكن رسم مجاري الأنهار والجداول المندثرة بصورة تقريبية من مواضع أو أطلال ملاصقة لها.
٢- يمكن أن تحدد مدد الإستيطان في المواضع القديمة من إختيار بقاياها السطحية، كما يمكن أن يطبق ذلك بالنسبة للمجاري المائية التي كانت تربط بينها أيضاً[26].

عمل آدمز على تعزيز التقنيات التي كان كل من جاكوبسنن (Th.Jacobsen) ومالوان(M.Mallawan) ولويد (S.Lloyd) قد طبقوها من قبل خلال الثلاثينات من القرن المنصرم وذلك من خلال إدخال تقنيات المسح الجوي وعمليات مسح التربة في العمل. وقد إعتمدت طرائق الإستطلاع التي تم تطويرها تلبية لمتطلبات هذه الدراسة، إعتماداً كبيراً على سلسلة خرائط ذات مقياس كبير(١:١٠٠٠٠) أعدتها مديرية المساحة العامة في العراق. وألحقت بها خريطة مناسيب(خريطة كنتورية)،الفاصل الكنتوري فيها ١م، وخرائط لمسح التربة بمقياس (١:٥٠٠٠٠). وقد أصبح في ضوء هذه المراجع مجتمعة، من الممكن التعرف على أكتاف الجداول الرئيسة القديمة وعلى الغالبية العظمى من المواضع القديمة أيضاً. وقد رسمت خرائط معظم المواقع بدقة دون الرجوع إلى الصور الجوية.

ثم بدأ العمل الحقلي بتقدم فرق المسح، حيثما أمكن، بالسيارات مقتفية أعالي أكتاف الأنهار، بخاصة وأن أغلب المواضع التي يراد زيارتها تقع تقريباً قريباً من الأنهار القديمة، وتم أخذ مجاميع من الكسر الفخارية واللقى المنتشرة على سطوح التلال الأثرية ومن كل العصور[27](ش:٤).

شخص أكثر من ٨٦٧ من المواقع الأثرية في الحصيلة النهائية، صنفت وفقاً للأدلة المستمدة من البقايا الأثرية وعلى وجه التحديد بعض الكسر الفخارية المميزة من ناحية الشكل والصناعة والملمس وطريقة معالجة السطوح لوضع

التسلسل الزمني لها بالشكل المنطقي والصحيح. وقام أدمز بتضمين نتائج عمله بمجموعة من الصور التوضيحية والرسومات عن نماذج الفخار واللقى التي عثر عليها أثناء العمل على مشروعه فضلاً عن عمله لفهرس أو قائمة قدم فيها ملخصاً عن جميع المواقع التي تحراها أثناء المسح[28].

إن من بين أبرز الأمور التي أرهقت آدمز في عمله على أشكال الإستيطان في بلاد الرافدين، هي المشكلة التي واجهت كل من عمل على هذا الموضوع من بعده، في حساب وتخمين العدد الكلي للسكان ومقدار الأرض المستغلة في الماضي بالإستناد إلى الأدلة المتوفرة. بدأ آدمز بفرضية أن كل المدن والقرى التي سكنت في أي وقت خلال مدة معينة قد سكنت في آن واحد. لكنه يؤكد أن هذه الفرضية تفشل أولاً، في أن تأخذ في حسابها أحتمال أن بعض المواضع، على الأقل، قد سكنت بصورة متتابعة، وثانياً، أن الرقم الذي حدد بنحو ٢٠٠ شخص لكل هكتار لا يترك سوى قليل لمن لا يسكن في المناطق السكنية. وقد تبين من عمليات التنقيب بأن هناك مناطق مهمة أخرى داخل الأسوار فضلاً عن الأبنية العامة. وكانت هذه مخصصة كورش لصناعة الآجر أوحدائق وما شابه، أو أنها تترك خالية. عموماً يبقى تحديد الرقم الأنسب لكثافة السكان داخل المدن القديمة من بين أصعب الأمور ولا يزال موضع شكٍ كبير[29].

لقد عرض آدمز النتائج الحقلية في مجموعة خرائط تم تصنيفها وتقسيمها حسب الفترات الزمنية مع رموز تحدد مساحة كل منها وإشارات لمجاري المياه التي تم تتبعها والتحقق منها. كما قام بتعيين عناصر محددة ومميزة للإستيطان في منطقة ديالى مع مقدار أقل من التأكيد على تفاصيل المدنية مما كان موجوداً في سهول الجزء الجنوبي من بلاد الرافدين. وعلى أساس أن هذا الشكل هو النموذج السائد للمستوطنات المتحضرة في الجزء الأسفل من بلاد الرافدين، فقد أظهر آدامز أن الحد الأقصى للإستيطان وإستغلال الأرض قد وصل الذروة في العصر الساساني(٢٢٦-٦٣٧ م) حين كانت منطقة ديالى مستغلة زراعياً بالكامل. ويذكر أن عدد المواضع المستوطنة وسعة الإستيطان والزراعة وتشتت البناء الحضري، وقبل كل شيء المشاريع التي قامت بها الدولة وأعتمدت عليها الخصائص الأخرى بصورة عامة، كلها بلغت حدودها القصوى وزادت كثيراً على كل ما سبقها أو تلاها[30].

وهكذا يبدو أن الكيانات السياسية التي وجدت في بلاد الرافدين في تلك الحقب المبكرة من تأريخ البلاد قد عاشت في ظلال نوع من الإستقرار النسبي، ويبدو أنه في ظل الإدارة المركزية التي برزت بشكلها الواضح من مطلع الألف الأول ق.م، كانت عملية إستغلال الأرض قد وصلت الحدود العليا لها مما أدى فيما بعد إلى إنهيار المنطقة وحصول نزوح تدريجي منها نتيجة الزراعة(الجائرة)[31].

حاول آدامز بعد عشرة سنوات من إنتهاء العمل الميداني في منطقة ديالى، مرة أخرى تطبيق أفكاره ومنهجيته، لكن هذه المرة في الأجزاء الجنوبية من بلاد الرافدين عند ضواحي مدينة الوركاء. وكان الهدف الرئيس للخطوط العامة للبحث هذه المرة يتركز على عملية« التمدن– التحضر» في الإمتدادات الشاسعة للسهول الجنوبية لبلاد الرافدين في المنطقة التي يعتقد أنها المهد الأول للأدب والمدنية، وهو العصر الذي برزت فيه الحاجات والإرادة والوسائل التي تجمعت سوياً وصاغت أولى المجتمعات المدنية المتحضرة.

وعمل مع السيد هانز نيسن (H.Nissen) على تحسين أساليب المسح الأثري التي كانت أثبتت نجاحها في منطقة ديالى، وبمواجهة تحديات جديدة من مثل؛ الترسبات التي تحدث على المواقع الأثرية بعد الإستيطان والتعرية والتحركات الناتجة عن انتقال الكثبان الرملية . كتب آدمز دفاعاً عن أفكاره وأساليب العمل واسعة النطاق وعالية الكلفة التي إنتهجها في أعماله، قائلاً :

« إن الخيار الواعي في أعمال المسح التي نتبناها يتجسد في تغطية مساحات تأريخية أكبر لها من الأهمية الشيء الكثير، وحتى إن إقتضى الأمر الإعتماد على التسجيل المختصر والمقتضب لمجاميع السجل الأثري وتقييماتها وعدم محاولة خلق تجانس وتغطية تأمين لها. بإختصار فإن القرار هنا كان بإتجاه المضي في توظيف الوسائل المكثفة والأكثر تعقيداً بغرض الوصول إلى

تقييم أو تقدير أولي يتضمن تفاصيل ومعلومات أشمل عن المشاكل التأريخية ومسائل علم الإنسان التي تحتاج لقدرٍ من الشروحات»[32].

كان من أبرز النقاط التي عمل على إظهارها في عملية المسح الأثري هذه، أن النمو السريع لمدينة الوركاء قد حصل على حساب تناقص أعداد السكان في المناطق الريفية، وفضلاً عما تقدم، فإن عمليات التطور المدني أو التحضر في مقاطع منفصلة من المساحة الخاضعة لأعمال المسح بدت مختلفة تبعاً لعوامل محلية[33].

لقد بلغت أعمال آدمز في بلاد الرافدين ذروتها من خلال عمله الرائع لمسح السهل الرسوبي الأوسط لنهر الفرات، الذي إستند على عمل حقلي كان قد أجراه في أواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن المنصرم. وقد عمل على توظيف مناهج التحليل الجغرافية ومنها؛ تحاليل حجوم الطبقات الإجتماعية والتراتبية الإستيطانية(أي النظام الهرمي للطبقات والأفراد في المستوطن). وتبنى منهاج جديدة في أعماله منها إستخدام الصور الفضائية المأخوذة من القمر الصناعي(LANDSAT) لرسم خرائط لمجاري المياه والسدود القديمة المندرسة، فضلاً عن الدراسات القائمة على على تحقيق أكبر قدر من الفائدة من مجاميع الفخار المستخلصة من المواقع الأثرية[34].

أخيراً نقول إن القيمة الكبرى لدراسات آدمز الموسعة عن سهول بلاد الرافدين يكمن، كما أعتقد هو شخصياً، في مقدار الإثارة الذي يمكن أن تقدمه للآخرين ليقوموا بدورهم في توسيع نطاق دراساتهم البحثية، وهو الأمر الذي تحقق فعلاً في كثير من المناسبات. فالأعمال الميدانية والنشريات التي قام بها عدد من الدارسين في الأجزاء الجنوبية والشمالية من بلاد الرافدين وجنوب غرب إيران قد إستمدت أفكارها من عمل آدامز وأضافت رؤياها الخاصة بالعمل.

إن التحسينات التي طرأت على الأطر التفسيرية لأعمال المسح الأثري في بلاد الرافدين قد أخذت شكلاً تحليلياً جديداً لإستكشاف مقادير كبيرة من المعلومات التي جاءت بها نتائج أعمال آدمز وآخرين، على وجه التحديد مسائل من مثل؛ جمع معلومات عن السكان والمواقع المعاصرة لفترة السكنى في موقع ما وأشكال التراتبية الإستيطانية وتحديد تؤاريخ تأسيس وهجر الموقع.

صيغت كل هذه المسائل وغيرها ونوقشت من قبل مجموعة من الدارسين، حتى أن السيد فرانك هول(Frank Hole) قدم مقترحاً عملياً أشر فيه ضرورة إجراء عملية جرد منظمة معززة لجميع التقارير المنشورة والتفاصيل الخاصة بمجاميع اللقى المادية التي تم جمعها عن طريق المسوحات كالفخار والأدوات الحجرية القديمة وغيرها ومجاميع الصور الجوية والفضائية والخرائط الطبوغرافية والجغرافية والجيولوجية وخرائط التربة وأية معلومات أخرى أستخلصت من

المسوحات الأثرية التي أجريت خلال الخمسين عاماً الماضية في منطقة جنوب غرب آسيا. للأسف فإن هذا المقترح لم ينقل إلى أرض الواقع حتى الآن[35].

ثمة نوع من المسح الأثري الذي يجرى بشكل إضطراري أو لأغراض إنقاذية، وهنا نود أن نشير لمشروع ري شمال الجزيرة (١٩٨٦) وهو واحد من خمسة مشاريع آثارية إنقاذية رئيسية جرت تحت إشراف الهيئة العامة للآثار والتراث العراقية وبدعم مالي من مجموعة مؤسسات علمية وأكاديمة أجنبية. ركز المشروع في أولياته على موضع تطور الإستيطان والتأثير الذي أدته أنظمة الطرق القديمة على أنماط الإستيطان. وقد جرت عمليات المسح لمنطقة تبلغ ٥٠٠ كيلو متر مربع (ش: ٥). وجرى جمع كميات كبيرة من كسر الفخار التي تم تصنيفها وتحديد الدور الحضاري الذي تعود اليه وتضمنت هذه المجاميع فخاريات تعود للعصر الحجري الفخاري وحتى العصر الآشوري الحديث. كما تحديد أنماط الإستيطان وتوسعها فكانت في المستوطنات القروية في العصر الحجري الحديث الفخاري بين ٠,٥ إلى ٣ هكتار وتوسعت في عصر العبيد ووصلت لنحو ١٥ هكتار كما في موقع تل الهوى. وإزدادت أعدادها أيضاً، فبعد أن كانت في عصر حلف موقعاً ٤٢ أصبحت في عصر العبيد ٤٧ موقعاً[36].

كذلك قامت بعثة عراقية من دائرة الآثار بأعمال مسح في منطقة سد العظيم في محافظة ديالى في عام ١٩٩٠ برئاسة السيد برهان شاكر وقامت بتثبيت

تسعة مواقع أثرية جميعها غير مكتشفة سابقاً بسبب صعوبة الوصول إليها وعدم معرفتها[37].

٤-٢-١ أعمال المسح الأثري مطلع القرن الحالي

وأنجزت دائرة التحريات والتنقيبات في الهيئة العامة للآثار عملية مسح شاملة في عموم محافظات العراق في عام ٢٠٠١ لغرض الكشف عن مواقع غير معلن عنها. وكشفت فرق المسح الأثري عن أربعة مواقع في محافظة الأنبار، دلت ملتقطاتها السطحية أنها تعود بتأريخها إلى العصور الحجرية القديمة. وكشف عن مثل هذا العدد في محافظة ميسان أورخت من خلال الموجودات السطحية من العصر البابلي القديم وحتى العصور الإسلامية. بينما كشف عن أكثر من ٦٠ موقعاً في المحافظات الشمالية تعود بتأريخها للعصر الآشوري الوسيط والحديث وتم ذلك بدلالة اللقى الأثرية الموجودة في سطح المواقع هذه. كما تم جمع خرائط أكثر من ٧٠٪ في منطقة تمتد من النجف إلى القائم[38].

ونشير إلى مشروع مركز زاكروس الآثاري بإدارة السيد روجر ماثيوس من جامعة ريدنك الإنجليزية بالتعاون مديرية آثار محافظة السليمانية، ومن المشاريع الحديثة التي جرت في شمال العراق، الذي بدأ مع مطلع عام ٢٠١٢. يركز المشروع على العصر الحجري الحديث في حدود الألف التاسع ق.م، في هذه المنطقة التي توقفت فيها أعمال التحري والتنقيب الآثاري تقريباً منذ عام

١٩٧٩ نتيجة الحروب والإضطرابات السياسية التي عاشتها هذه المنطقة عموماً والعراق بخاصة. ويهدف المشروع للتحري عن المراحل المبكرة في العصر الحجري الحديث في هذه المنطقة، مع محاولة الإجابة عن مسائل تتعلق بأنماط الإستيطان وبداياته وتطوره من الإستيطان المؤقت إلى الموسمي ومن ثم إلى الدائمي. ومحاولة تتبع الأشكال العمارية وتطورها، وكيفية إستغلال المساحات في القرى الأولى وهل كانت مشتركة أو عامة، وما هو دور الطقوس والمدافن البشرية في الخيارات الإجتماعية في ذلك الوقت، وما هي نماذج التدجين الحيواني وكيف تطورت، وماهي الحيوانات التي أستثمرت للصيد، وأنواع القطعان المدجنة، والأنواع البرية من الحيوانات، والأمر نفسه ينطبق على تدجين النباتات والحبوب وتحديد أنواعها وأصنافها، وماهي الموارد النباتية وكيفية أستغلالها، وما هو التسلسل الزمني في العصر الحجري الحديث في منطقة زاكروس. كانت هذه الأسئلة وغيرها العناوين الأبرز في هذا المشروع وأعماله في منطقة مركز زاكروس وتحديداً في مواقع دير بستان وشمشارة.

وحدد للمشروع جملة أهداف وأغراض ترتبط تقريباً بالمسائل التي أشرنا إليها أعلاه، ومنها:

١- التحري والتحقيق في قضايا التحول والإنتقال من الصيد إلى القرى الفلاحية في منطقة مركز زاكروس من خلال تطبيق مجموعة كاملة من العلوم

الحديثة ومناهج العلوم الإنسانية على مجتمعات العصر الحجري الحديث المبكرة في منطقة شرق الهلال الخصيب.

٢- معالجة الخلل في فهمنا لتحولات العصر الحجري الحديث في جنوب غرب آسيا من خلال العمل الحقلي في منطقة شرق الهلال الخصيب، ومن خلال النشر الواسع للنتائج والتفسيرات داخل العالم الأكاديمي وخارجه.

٣- التعاون مع الباحثين الآخرين لإنتاج مخرجات عالية الجودة وإثراء منجزات المشروع[39].

في الختام يمكن القول، أن القيمة الحقيقية لأعمال المسح الأثري في بلاد الرافدين قد ظهرت بصورة واضحة من خلال أعمال آدمز وزملاؤه خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبالإستناد إلى الأفكار التي طرحها كل من ملوان ولويد وجاكوبسين في ثلاثينيات القرن المنصرم. أما التطورات المستقبلية فيحتمل أنها ستتضمن نزوعاً نحو تطبيقات تحليلية معقدة بصورة متزايدة منها تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية(Geographical Information Systems=GIS) بالتزامن مع الإعتماد على البرامج الميدانية المكثفة وإستخدام تقنيات التصوير الجوي (Aerial Photography) بواسطة الطائرات أو الصور المرسلة عبر الأقمار الصناعية أو المحطات الفضائية[40]. وعمل المقاطع التي تمر خلال قنوات ومجاري المياه القديمة ترافقها تنقيبات لبعض المواقع بهدف الوقوف على تواريخها والحصول على الأدلة البيئية والإقتصادية

ذات العلاقة، ومن المؤمل أن تكون مثل هكذا نشاطات بمثابة إضافات للجيل التالي من مشاريع المسح الأثري. وعلاوة على هذا فإن بعض المؤسسات الآثارية تنتظر القيام بمثل هذه المسوحات المكثفة والمركزة في العراق، التي تجري الآن في عدد من بلدان المتوسط مثل؛ تركيا وأيطاليا واليونان، مع كل الصعوبات التي تمثلها؛ نسب الترسب العالية وعوامل التعرية في تحديد خطط العمل والخطوات التنفيذية والتفسيرات للأعمال المماثلة[41].

١-٢ تمهيد

يعد المسح الأثري واحداً من المناهج التي تتبع من قبل المؤسسات العلمية والآثارية لتحديد أماكن تواجد المواقع الأثرية، وهو أقل كلفة وتهديماً من التنقيب. وقد أضحى عنصراً مهماً وضرورياً لابد أن يسبق الحفر في أي موقع من المواقع القديمة كما أشرنا في الفصل الأول.

يتمثل الهدف الأول لعلم الآثار بتحديد المواقع الأثرية التي شغلت من قبل الإنسان في العصور الماضية، وإشتملت على الشواهد المادية لآثاره. لذا تشكل عملية المسح الأثري ضرورة لإيجاد وتثبيت هذه المواقع وتوقيعها على الخرائط وتعيين تواريخها بالإستعانة باللقى السطحية وخاصة الفخار.

فمهما كانت الطريقة التي نقوم وفقها بالحفر والتنقيب في موقع من المواقع مثالية، فإذا لم نتعرف على الطريقة التي نربطه من خلاله بالمحيط الأثري العام فأننا سنفتقد في مثل هذه الحالة إلى كثير من المعلومات التي يمكنها أن تشير إلى وظيفته الخاصة ضمن المنطقة العامة[1].

ومن هنا فإن المسح الأثري أو بمعنى آخر التحقيقات المبدئية الخاصة بالموقع الأثري قبل العمل فيه لا بد أن تكون كاملة وشاملة بحيث يدخل فيها ضرورة فحص هذا الموقع وكل ما يحيط به من ظواهر، وضرورة الوقوف على ما أجري فيه قبل ذلك من أعمال تنقيبية، إن وجدت، ليس فقط فيما يتعلق بالموقع

ذاته، وإنما فيما يختص بالمنطقة كاملة، كذلك فإنه لابد من الوقوف على ظواهره التوثيقية من الناحية الجيولوجية وطبيعة التربة ونوع النباتات العشبية الموجودة فيه، ومن ثم على الطبيعة الزراعية التي كانت غالبة عليه وأنواع المحاصيل التي كانت تزرع فيه[2]. ويعد مشروع آدمز في حوض ديالى الذي أشرنا إليه في الفصل الأول خير مثال على هذه الحالة. فقد إستمدت الدراسة فيه أصولها من الإستطلاع الذي قام به السيد جاكوبسين عام ١٩٣٦-١٩٣٧، وإطلع فريق العمل على الوثائق التامة لعمليات الإستطلاع السابقة التي غطت نحو ١٢٠موقعاً[3]. وقد هدف بشكل رئيس لمعرفة ما مارسه الأقدمون في الزراعة والري، وبخاصة إجراءاتهم في التصدي لموضوع الملوحة التي كانت ولا تزال تشكل تحدياً كبيراً للزراعة في العراق في مختلف بقاعه[4].

وعليه فإن تحقيقات المسح الأثري الكثيرة والمتشعبة هي ضرورة لازمة لكل المواقع القديمة قبل حفرها، ويجب أن يخطط لها جيداً وأن تحدد أهداف أولية لعمليات المسح الأثري من أجل الحصول على نتائج جيدة ومقبولة عند البدء بأعمال الحفر والتنقيب[5].

٢-٢ معنى المسح الأثري

يقصد بالمسح الأثري إرتياد المواقع القديمة التي بقيت آثار الإنسان على سطحها لإختيار الموقع الذي يمكن إجراء الحفائر فيه، وغالباً ما تكون هذه

الآثار قد تأثرت بكثير من العوامل المختلفة على السطح والخطوط الكنتورية وتغيرات الطقس وتطور الزراعة وتوسع المستوطنات السكنية وما فرضته الأعمال التحصينية لهذه المستوطنات[6].

ويمكن تعريف المسح الأثري أنه دراسة الآثار والملتقطات الأثرية الظاهرة على سطح المواقع الأثرية دون إجراء عمليات تنقيب إلا في بعض الحالات النادرة والضرورية، وتكون في هذه الحالة على شكل مجسات إختبارية تهدف للتأكد من معلومة ما. وتكون هذه المسوحات، أما عن طريق المشي سيراً على الأقدام، وتعرف بـ(المسوحات الأرضية) أو بواسطة الحصول على صورة جوية للمنطقة المراد دراستها، وتعرف (المسوحات الجوية)، كما سنتكلم عن ذلك في الفصلين الرابع والخامس.

فالمسح الأثري إذن هو مجهود معين يبذل لتحديد أماكن وجردها ومعرفة أفاقها المختلفة. وقد أسهم كثير من علماء الأثار ومنذ مطلع القرن المنصرم بمجهودهم في وضع أسلوب ومنهج علمي لطريقة المسح الأثري، الذي غالباً ما يعتمد على جرد وتسجيل وحصر الأماكن ذات الطبيعة الأثرية من واقع شواهد أثرية على سطح الأرض[7].

لم تكن أهداف المسح الأثري منذ مطلع القرن العشرين مجرد مقدمة للبدء في أعمال التنقيب في منطقة ما وتسجيل أعداد وأنواع المواقع الأثرية المختلفة، بل

تعداه إلى أهداف أخرى تتصل بمضمون ونوعية العمل الأثري. فمشروع المسح الأثري الذي أجراه السيد جاكوبسين في منطقة ديالى عام ١٩٣٧، كما يذكر السيد آدمز، كان جزءاً من دراسة أكبر، وأن كثير من محفزاتها وسوقها قد أخذت من خطة أكبر تولى تفنيذها السيد جاكوبسين تنفيذاً كاملاً [8]. فقد شارك مشاركة مباشرة في مراحل الإستطلاع الآثاري بنفسه، وأسهم بصورة مستمرة في تفسير ما عثر عليه. وحمل تفسيره سواء في الميدان أم المكتب كثير من الإسئلة والملاحظات النافذة [9].

لقد تمكن بعض العلماء المشرفين على مشاريع وأعمال المسح الأثري من الوصول إلى بعض النتائج التي تتعلق بالحياة الاقتصادية والتجارية وكذلك العلاقات الاجتماعية بين سكان أماكن مختلفة من خلال المسح الأثري الذي أشرفوا عليه دون إجراء أعمال حفر وتنقيب[10].

كانت الشواهد الأثرية في مواقع أخرى على سطح الأرض كافية لإعطاء نتائج تتعلق بالجوانب التي أشرنا إليها أعلاه، من خلال مقارنات وتحليل عينات ومبانٍ ومواد مستعملة في هذه المباني، إذا أمكن ربط عدة مواقع متباعدة جغرافياً ضمن حلقة إقتصادية واحدة بفضل ملاحظة وجود أنواع متشابهة من المواد الخام، وكذلك أنواع الفخار والأحجار والمعادن المستعملة، التي تدل على أن هناك إتصالاً وترابطاً مباشراً بين سكان تلك الأماكن المختلفة، مع بعد بعضها عن بعضها الآخر، كما الحال مع مادة أحجار الأوبسيدين التي ربطت

كثير من مواقع بلاد الرافدين مع مناطق في جنوب شرق تركيا موطن هذه المادة [11]. وقد أشرنا في الفصل الأول كيف أن السيد بريدوود وسع مشروعه من شمال العراق إلى جنوب شرق تركيا وحتى سهل أنطاكيا، إذ أن هناك كثير من المعطيات والشواهد التي تؤشر حالة الإتصال والترابط بين هذه المناطق ومنذ أقدم العصور الحجرية [12].

لذا يعتقد بعض العلماء أن المسح الأثري أصبح هدفاً ووسيلة في آن واحد. فهو من ناحية يبرز حقائق جوهرية وأساسية عن بعض أوجه الحياة القديمة وفي الوقت نفسه يعمل على تمهيد وتنظيم مجال التنقيب عن الآثار[13].

٣-٢ أسباب المسح الأثري

ثمة أسباب كثيرة يمكنها أن تقود إلى تحقيق مسح أثري، حتى أنه من الصعب إعداد قائمة كاملة بهذه الأسباب. فقد أشرنا في الفصل الأول أن المسح الذي أجراء السيد آدمز جاء نتيجة رغبة الحكومة العراقية في التعرف على الإجراءات التي إتخذها الأقدمون لمواجهة مشاكل التربة وخاصة الملوحة والتعرف على التدابير التي إتخذوها للتخلص من هذه المشكلة. لذا يمكن القول أن لكل بحث أثري مميزاته وطرائقه الخاصة به. يشير السيد آدمز إلى أن: « المنهاج الكامل لمشروع حوض ديالى الآثاري يشتمل على أبحاث نصية

لمشاكل معينة تختص بتأريخ الزراعة في بلاد الرافدين وتنقيبات آثارية ميدانية بحثاً عن بقايا المستوطنات ومشاريع الري الأولى في منطقة معينة» [14].

لذا يكون المسح الأثري أحد المناهج التي يتبعها الباحث الآثاري لتحديد أماكن تواجد المواقع الأثرية، ويعتمد على القيام بفحص ودراسة سطح الأرض، ويمكن إجراء ذلك بإستخدام طرائق مختلفة [15]، كما سنرى.

إن إرتياد الموقع الأثري لتحديد أهميته ومساحته وبعض خصائصه الأثرية المحتملة يمكن أن يكون واضحاً إذا كانت آثاره العمارية من الأبنية الدينية والمدنية والتجارية وغيرها مما عرفته عمائر الحضارات القديمة المختلفة ظاهرة تماماً، أما إذا لم يكن شيئاً من ذلك ظاهراً كالتلال الأثرية ونحوها من المواقع المهجورة فإن الكسر الفخارية أو الخزفية الملتقطة من سطح هذه التلال تشكل أهم الظواهر الأثرية المحتملة ليس فقط فيما يتعلق بالموقع ذاته، وإنما فيما يختص بتأريخه أيضاً، لأن كل عصر من عصور الحضارات القديمة، بدءاً من حضارات العصور التأريخية وحتى العصر الإسلامي كان له فخاره وخزفه يميزه في غالب الأحيان عن بقية العصور[16]، ومن هنا أدى الفخار والخزف دوراً مهماً في تأريخ هذه الحضارات، ولم ترق إلى أهميته أية مخلفات أثرية أخرى[17].

ونشير هنا أنه يسجل لمعظم دارسي آثار بلاد الرافدين، الذين يدرسون الفخار أنهم إستطاعوا تعيين الأشكال الخاصة، وطرز الفخار وتقنيات الصنع وأنماط المعالجة السطحية، في حيز خاص وسياقات تأريخية حسب تسلسلها الزمني[18] .

أن عملية المسح الأثري أصبحت الآن وسيلة من أهم الوسائل المستخدمة في تحقيقات المواقع الأثرية على إختلاف أنواعها وعصورها، حتى لم يعد ممكناً القيام بحفر موقع من هذه المواقع دون إجراء عملية مسح كامل له[19]. لدرجة أن كثير من الدول الغنية بالآثار مثل العراق ومصر وإيران وتركيا رأوا ضرورة إجراء تعديلات في نظم التنقيب عن آثار بلدانهم لأنهم إكتشفوا الأسراف والتبذير اللذين صاحبا أعمال التنقيب في الماضي، لذا إشترطوا على المؤسسات والبعثات التي تروم العمل والتنقيب في بلدانهم ضرورة التعهد بإجراء مسح أثري كامل للمناطق التي يرغبون في الكشف عنها أملاً في أن يكون لديها من هذا المسح إلمام كامل بالمواقع الأثرية التي لم تكن قد وقفت عليها من قبل[20].

٤-٢ حدود المسح الأثري

إن أبسط حدود المسح الأثري هي إنجاز جرد كامل للأماكن التي يمكن أن تظهر فيها مخلفات أثرية من أي نوع كان، ولتسهيل إنجاز مثل هذا العمل

يتوجب على الباحث الخروج إلى الحقل وفحص الأرض بدقة، لأن مجموع المعلومات التي تم تحصيلها إذا ما أستفيد منها بطريقة جيدة ستزود الباحث بجملة من المعطيات الأساسية والمهمة حول الدراسة العامة لتأريخ المنطقة، وبمقدار دقة تطبيق التقنيات بأفضل شكل ستكون كمية المعلومات التي يتم الحصول عليها أوفر وأكمل[21].

أشرنا في مطلع هذا الفصل إلى أن المسح الأثري يعد واحداً من المناهج الأقل تكلفة وتهديماً من عمليات التنقيب. ويمكن للباحث الآثاري الذي يشرف على مشروع مسح أن يركز على جملة من الأمور، يمكن حصرها بالآتي :

١- يركز عمله في منطقة محددة، وفي هذه الحالة فأنه من المؤكد أن يهتم بمظاهر دون الأخرى، أما إذا كان مضطراً لدراسة منطقة غير معروفة بشكلٍ كافٍ فيصبح من الضروري القيام بمسح أثري عام غايته الحصول على جرد لأعداد كبيرة من المواقع؛ مستوطنات، وطرق مواصلات، وقنوات ري قديمة، ومحاجر، ومناجم، ومناطق صيد تعود لعصور قبل التأريخ... إلخ. وقد أشرنا في الفصل الأول كيف أن عملية المسح التي قام بها السيد آدمز في حوض ديالى كشفت عن نحو ٨٦٨ موقعاً أثرياً تعود لعصور مختلفة [22].

٢- يركز إهتمامه على المخلفات الثقافية المادية التي تظهر على السطح، من مثل العناصر المعمارية القديمة؛ مثل الأسس أو الجدران أو الأبنية

الكاملة؛ مثل الأبنية الدينية والمدنية والتجارية وغير مما عرفته عمائر الحضارات المختلفة. وبهذا يستطيع أن يرى ماهية الثقافات التي مرت في تلك المنطقة خلال العصور السابقة وكيفية إستخدام المجموعات البشرية لمثل هذه الثقافات، ثم يقوم بإعداد الخرائط التي ستحدد وضعية المواقع الأثرية، وبتسجيل العصور التي وجد فيها كل موقع من المواقع. وسوف يتمكن الباحث بهذه الطريقة وبإستعمال خرائط أخرى، من القيام بتقسيمات زمنية للعصور والأدوار التاريخية المختلفة للمنطقة الممسوحة، ويحصل على نتائج تساعده على دراسة تطور التجمع البشري والإستيطان في المنطقة التي يقوم بدراستها[23]. فقد قام السيد آدمز على سبيل المثال، بتسجيل التغيرات الأساسية التي حدثت في صور الإستيطان خلال خمسة أطوار رئيسة متعاقبة قسمت إلى (١٥) دوراً ذات مدد منتظمة إلى حد ما[24].

وسوف يتمكن الباحث من خلال هذه التقسيمات المؤقتة من التعرف على الكيفية التي تتوزع وفقها المستوطنات في كل عصر بشكل محدد وكيفية تطور التخطيط الذي أعتمد في تقسيم المستوطنات على الأرض، وبهذا يمكنه الحصول على معلومات وثائقية كثيرة دون الحاجة إلى عملية الحفر من خلال محاولة تخمين الحجم الموجود بين المستوطنات الكبيرة والصغيرة في فترات مختلفة[25] .

٣- يمكن للباحث الآثاري الذي يقوم بالإشراف على مشروع مسح أن يتابع دراسة مدة تأريخية محددة لتبين الكيفية التي كانت تتوزع وفقها المجموعات البشرية، ومثل هذا البحث سيساعد غالباً على عملية إختيار موقع أثري محدد، ويجعله مؤهلاً لتقديم الإجابة الصحيحة على المشكلات التي تطرح أمامه للشروع بعملية حفر منهجي[26]. ويعد مشروع جرمو في شمال العراق خير مثال على هذه الحالة، حيث قام السيد بريدوود بدراسة هذه المنطقة للإجابة عن مسائل جوهرة ترتبط تحديداً بالعصر الحجري الحديث [27].

٤- ويمكنه أيضاً من القيام بدراسة نوع محدد من المستوطنات؛ مواقع المخيمات والملاجيء، والقرى المحصنة من العصر البرونزي، والمدن المسورة العائدة للالف الثالث ق.م، وأماكن التزود بالماء في الصحراء ...إلخ) وفي هذه الحالة عليه أن يركز إنتباهه على المنظر الطبيعي بادئاً بتحديد المخلفات الأثرية التي تهم الباحثين الآثاريين بخاصة[28].

إن وضع المسح الأثري ضمن مشروع هو بحث ذا أهمية كبرى كما هي الحال في الدراسة الكاملة المتعددة الفروع التي سنقوم بشرحها في الفقرات القادمة.

٥-٢ أهداف المسح الأثري

تهدف أعمال المسح الأثري إلى القيام بتحريات منتظمة لمساحات معينة من الأرض لغرض وضع الخرائط وتثبيت المواقع الأثرية عليها وتحديد إستخدامات

الأرض. وتعد عملية إعداد خرائط أمراً حيوياً بالغ الأهمية لأعمال المسح الأثري، لأنها يساعد على تحديد المواقع التي يراد الحفر فيها، وتستوي في ذلك الخرائط الجغرافية المعمولة بمقياس (١:٥٠٠٠٠) ونحوها والخرائط الجيولوجية التي تتضح عليها تضاريس المواقع التفصيلية، لأن هذه التضاريس تعد عاملاً مساعداً على إظهار التغييرات الجيولوجية التي حدثت في منطقة المسح الأثري[29]. ومن ثم يتم وضع تواريخ للمواقع المثبتة على الخرائط من خلال اللقى(السطحية)، وبخاصة الفخاريات والعمل على تصنيفها إستناداً إلى الحجم والمزايا الأخرى التي قد تعلوها؛ كالقنوات والجدران والركامات التي تعكس نشاطات حرفية في المكان. من خلال هذه الأساليب وغيرها سيكون الهدف من عمليات المسح الأثري متعدد الفترات، أو علم آثار الإستيطان، العمل على بناء سلسلة من الصور المترابطة لشكل أرضي ما في مراحل تأريخية متتالية، والعمل على إدراك ومناقشة العلاقة والتفاعلات بين الشكل الأرضي والإنسان خلال العصور المختلفة [30].

تحدد عدة عوامل أهداف عملية مسح معين. إذ يمكن أن تتم عملية المسح الأثري بناءاً على إحتياجات محلية كما حصل في مشروع آدمز في ديالى، أو لأحتياجات دولية كما حصل في مشروع جامعة شيكاغو في مناطق أعالي بلاد الرافدين في العراق وتركيا [31]. أو يتم المسح والتنقيب لحل مشكلة معينة، فمثلاً إختارت المؤسسة العامة للآثار والتراث البحث والتنقيب في موقع حسونة

في شمال العراق لحل مشكلة الآثار التي وجدت في الطبقة الأولى في نينوى، فاللقى الأثرية التي جمعت من التل أثناء عملية المسح في عام ١٩٤٢ كانت تشمل كسرات من فخار سبق وأن أستخرج مثلها في الطبقات السفلى في نينوى، وأسفرت تنقيبات المؤسسة في عام ١٩٤٢-١٩٤٣ عن معرفة حضارة جديدة عرفت بحضارة حسونة التي شملت ما كان معروفاً منها في نينوى [32].

تحديد أغراض المشروع وأهدافه، في كل الأحوال، على نحو واضح ودقيق، ضرورة حتمية أثناء التخطيط الأولي لأي مشروع مسح أثري، لأن هذا سوف يساعد على ضمان أن البيانات المناسبة التي يتم جمعها في الميدان والوثائق الناتجة تستجيب للاحتياجات الفعلية. وغالباً ما تستخدم المعلومات والنتائج للأغراض البحثية والعلمية.

ويمكن حصر أغراض وأهداف المسح الأثري بالنقاط الآتية:

١- التعرف على المواقع الأثرية والأدوار والعصور التي مرت على كل موقع، إذ أن حدود المسح الأثري ربما تسند إمكانية توزيع نوع محدد من المواقع، أو للرغبة في فهم عصور قبل التأريخ في منطقة معينة، مثل شمال بلاد الرافدين حيث أجرى السيد بريدوود مشروعه الكبير من أجل تحديد الموطن الأول للزراعة والتدجين [33].

٢- تثبيت المواقع الأثرية على الخرائط وتحديد إستخدامات الأرض، لأن البحث الأثري الشامل يهدف ليس فقط إلى حصر المواقع الأثرية المطلوبة وجرد ظواهرها التي لا زالت قائمة على سطحها، بل يهدف إلى تحديد الإطار البيئي الكامل الذي عاصرته هذه المواقع وعمل الخرائط المختلفة واللازمة له. ويتم توقيع جميع المواقع الأثرية على الخرائط الكنتورية، مع ضرورة إعداد خرائط أخرى؛ منها خرائط جيولوجية لمسح التربة، وخرائط جغرافية وطبوغرافية [34]. وسوف تكون هذه الخرائط نافعة لأعداد دراسات متعددة، ويمكن تصنيف المواقع تبعاً للطبوغرافيا أو للعلاقات القائمة فيما بينها [35].

٣- التعرف على الطرز العمارية إن وجدت ظاهرة للعيان ودون إجراء تنقيبات. فقد يتم الحصول على بعض المعطيات من مثل؛ وظيفة المواقع، مع ملاحظة أهم مميزاتها وخرائبها ومخلفاتها المادية. فضلاً عن ما تبقى من آثار مبانٍ يمكن أن تسهل علينا كثيراً إعطاء تفسير محتمل. فتدل أطلال وخرائب مدينة مثل بابل وأور وآشور مثلاً على أنها مراكز مدنية بمجرد النظر إليها فقط، وهي مواقع أثرية دفنت معظم أبنيتها تحت تلال ترابية، لكن الظاهر منها يدلنا على وجود أبنية مدنية وتخطيط للشوارع ومعابد وأسوار، وبذلك يمكن ومنذ البداية تحديد هويتها من خلال المخلفات المدنية. وقد إعتاد الباحثون ملاحظة المعسكرات الرومانية مثلاً من الصور الجوية بشكل جيد من خلال تخطيطها النظامي، ومواقع الدفاعات [36].

٤- الربط ما بين المواقع الأثرية في المنطقة الواحدة والمناطق الأخرى المجاورة من خلال دراسة الملتقطات الأثرية من كسر فخارية وأدوات صوانية، كما فعل السيد بريدوود حين وسع مشروعه في شمال العراق وربطه بمواقع في بلاد الأناضول [37].

٥- التعرف على أشكال الإستيطان وأنواعه، ويسمى هذا النوع من المسوحات (المسوحات المنتظمة)، ويتضمن: أشكال الإستيطان طويل الأمد، والإستخدامات القديمة للأرض والإتصالات والسكان والتفاعلات والإتصالات بين المدنية والريف[38] .

٦- من أجل تحديد وحماية المواقع الأثرية وخاصة في ظل ظروف وأوضاع طارئة مثل؛ إنشاء المشاريع المدنية لأغراض مختلفة كإنشاء السدود والمشاريع الزراعية والطرق السريع وسكك الحديد وغيرها كما حصل في العراق [39]، وسوريا [40]، وتركيا [41]، ومصر [42]، وغيرها من دول الشرق الأدنى، مما تطلب إجراء عمليات مسح إنقاذي وإضطراري ربما رافقتها تنقيبها جزئية أو فتح مجسات وغيرها.

وترتبط بأغراض وأهداف المسح الأثري فوائد كثيرة ومتنوعة يمكن الإشارة لأبرزها:

١- يجعل المسح الأثري نظرة الآثاري واسعة وشاملة، ويجعله قادراً على بناء سلسلة من الصور المترابطة عن مراحل الإستيطان وتعاقبها التأريخي.

٢- هو أجراء أولي يسبق الحفريات، وهو منطلق تمهيدي لا غنى عنه لبعثات التنقيب. وقد ألزمت دول عدة، منها العراق البعثات الأجنبية التي ترغب في العمل في بلدانهم إلى ضرورة إجراء عملية مسح أثري كامل ومحدد الأهداف، لتلافي الأخطاء الكبيرة التي وقعت في الماضي [43].

٣- يحدد ويضع حيزاً للمنطقة التي يراد أجراء الحفريات بها. فغالباً ما تجري أعمال المسح الأثري في مناطق محددة ذات ترابط موضوعي وغالباً ما تكون في إقليم واحد بمحددات مشتركة مثل الطبوغرافية والمناخ وغيرها من العوامل، مثل منطقة الجزيرة بين العراق وسوريا، التي جرت فيها عدة أعمال مسح [44].

٤- يسمح بتكوين فكرة عن كافة أنواع البقايا الأثرية وربطها بمثيلاتها في المناطق والمواقع الأخرى. فيتم تحليل عينات الأبنية مثلاً للتوصل لنتائج محددة بخصوص طرائقق وأساليب البناء وموادها، كما يمكن عمل المقارنات اللازمة لربطها مع غيرها من الأبنية والمواد المستخدمة في المواقع الأخرى، حتى لوكانت هذه المواقع بعيدة عن بعضها من الناحية الجغرافية، لأن وجود أنواع متشابهة من المواد الخام، ولا سيما؛ الطوف واللبن والآجر والأحجار، أو وجود أنواع متشابهة من المنتجات الفنية مثل؛ الفخار والخزف والمسكوكات ونحوها، كل هذا يدل دلالة قاطعة على وجود نوع من الإتصال بين سكان تلك المواقع المختلفة مع بعد المسافات فيما بينها [45].

٥- هو عملية مكملة للعمليات الحفر والتنقيب الأثري، أي أنه أحد الأركان الأساسية في عملية التنقيب، إذ لم يعد ممكناً القيام بحفر موقع ما دون إجراء عملية مسح أثري شاملة له [46].

٦- يمكن التعرف من خلالها على الأدوار والعصور التأريخية للمنطقة المراد مسحها. وقد أشرنا في الفصل الأول كيف أن السيد آدامز ومن خلال الأدلة المستمدة من البقايا الأثرية وخاصة الفخاريات إستطاع أن يضع تسلسل زمني للمواقع المكتشفة في منطقة حوض ديالى بالشكل المنطقي والصحيح [47].

٧- يمكن التعرف على التطور البشري والحركة العمرانية المترتبة عن هذا الإستيطان وظروف تطورها وتوزيعها الجغرافي والعوامل المتحكمة فيها. لأن عمليات المسح الأثري تسعى إلى أبراز كثير من أوجه الحياة لأولئك الذين عاشوا في الموقع الممسوح خلال أزمنته الغابرة.

٨- معرفة المظاهر الإقتصادية والتجارية والعلاقات الإجتماعية ضمن حدود المنطقة الممسوحة. إذ ترتبط كثير من نتائج المسح الأثري بحياة الناس في الموقع الممسوح، ولا سيما من النواحي الإقتصادية والتجارية والعلاقت الإجتماعية التي كانت تربطهم بغيرهم من المجتمعات المعاصرة لهم[48].

٩- حماية المنطقة من عوامل قد تدمرها وتسهم في إختفائها، لذلك فأن عمل الخرائط والمخططات وتحديد المواقع الأثرية وتشخيص معالمها المهمة يحافظ عليها من الإندثار والضياع.